

تاريخ الارسال (2019-06-04). تاريخ قبول النشر (2019-08-04)

*.1

د. محمد فوزي شببطة

اسم الباحث الأول:

2

د. حسن محمود الشطناوي

اسم الباحث الثاني:

قسم المحاسبة - كلية الأعمال

جامعة عمان العربية - الأردن

¹ اسم الجامعة والبلد (لأول)

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية

والمالية / جامعة إربد الأهلية - الأردن

² اسم الجامعة والبلد (لثاني)

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

hsnshatnawi@gmail.com

أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية "دراسة تطبيقية"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية لـ (12) من البنوك التجارية الأردنية المقيدة ببورصة عمان خلال الفترة الممتدة من (2012 - 2017). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، كما تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (الجدولية) (Panel data Approach) وأنموذج الانحدار المشترك (Pooled Regression Model) (PRM) لدراسة التأثير المشترك لخصائص لجان التدقيق ومتغيرات الرقابة على كفاءة رأس المال الفكري. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تحقق متطلبات التعليمات المعدلة للأكاديمية المؤسسية للبنوك فيما يتعلق بتشكيل لجان التدقيق، كما أوضحت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي لخصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، وإلى وجود تأثير معنوي إيجابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، بينما لا يوجد تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وللمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، ولعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، ولنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. أما فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة توصلت الدراسة إلى أن كل من العائد على السهم، وحجم البنك كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على كفاءة رأس المال الفكري.

كلمات مفتاحية: خصائص لجان التدقيق؛ رأس المال الفكري؛ البنوك التجارية الأردنية.

The impact of the audit committees' characteristics on intellectual capital efficiency in Jordanian commercial banks "An Empirical Study"

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of audit committees' characteristics on intellectual capital efficiency in Jordanian commercial banks. The sample for this study is 12 commercial banks listed on the Amman Stock Exchange during the period 2012-2017. This study uses the descriptive and analytical approaches and Pooled Regression Model (PRM) to examine the audit committees' characteristics and control variables impact on intellectual capital efficiency. The study results indicate that Jordanian commercial banks apply the corporate governance modified instructions for banks in audit committees' formation. The results show also that there is a significant positive impact for audit committees' characteristics and number of members of the audit committees on intellectual capital efficiency, and there is no significant impact for audit committees members independence, accounting or finance qualifications, number of meetings, and ownership percentage on intellectual capital efficiency. Lastly, the control variables; bank size and earnings per share have a significant positive impact on intellectual capital efficiency.

Keywords: Audit committees' characteristic; Intellectual Capital; Jordanian Commercial Banks.

1- المقدمة:

ظهرت الحاكمية المؤسسية منذ ظهور الشركات المساهمة العامة ونظرية الوكالة، فالعلاقة بين المساهمين، وبين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والجهات ذات الرقابة، والإجراءات التي تحكمها، موجودة منذ القدم، وليس كما تم ربط ظهورها بحدوث الأزمات المالية فقط. وتعود جذور الحاكمية المؤسسية إلى اللذين تناولوا موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك من خلال تسليط الضوء على المشاكل التي تحصل نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، ومدى قدرة الممولين على كشف أداء المديرين بخصوص عدم هدر رأس المال، وأن أعضاء مجلس الإدارة لا يستخدمون سلطتهم في تعظيم منافعهم الخاصة (الكردى، 2017).

وتعد لجان التدقيق أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قراراتها لأنها تقوم بعملية الإشراف على إعداد القوائم المالية، والحد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي. إذ زاد الاهتمام بدور لجان التدقيق بصفتها آلية للحاكمية المؤسسية والتي تهدف إلى زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفة التدقيق، واستقلاليتها بعد حالات التعثر والفشل المالي والإداري لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية ومن بين أهم الأهداف التي أدت إلى زيادة تأسيس لجان التدقيق هي تطوير توصيات تساعد على تحسين التقارير المالية من خلال تقوية وتعزيز دور لجان التدقيق، وتوفير عدة خصائص لزيادة فاعليتها، والمتمثلة في حجم اللجنة والخبرة والمعرفة المالية التي يمتلكها أعضاء اللجنة، درجة استقلاليتها وتكرار اجتماعات اللجنة، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك (حمدان ومشتي، 2011).

وأدت التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة التحول من التركيز فقط على الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة إلى زيادة دور رأس المال الفكري في خلق القيمة لأصحاب المصالح وتحقيق الميزة التنافسية للمنشآت، وأصبح رأس المال الفكري عنصر مهم لبقاء واستمرار الشركات في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، وغالباً ما يتم النظر إليه على أنه الأصول غير الملموسة أو موارد المعرفة التي يمكن أن تخلق قيمة للشركة وتحافظ على قدرتها التنافسية. وقد اعتبر رأس المال الفكري نتاجاً للبحث والتطوير باي منظمة ومحرك خلق القيمة الأكبر جراء هذه الأنشطة (عيسوي والطحان، 2018). واتفقت العديد من الدراسات على ثلاث مكونات أساسية لرأس المال الفكري وهي رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس مال الموظف (Tarigan et al., 2019). حيث تطور نطاق رأس المال الفكري في السنوات الأخيرة من التركيز الضيق على البحوث والتطوير، براءات الاختراع والعلامات التجارية إلى مفهوم أوسع يتضمن هذه المكونات الثلاث (Dumay and Lu, 2010; Dewi et al., 2014; Beattie and Smith, 2010; منصور، 2016).

وسعت هذه الدراسة إلى قياس أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. وذلك للحاجة إلى تعظيم أثر الحاكمية المؤسسية، وآلياتها ومنها آلية لجنة التدقيق في كفاءة رأس المال الفكري، التي توفر أساساً فعالاً للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح مع الشركة بشكل عام، والإدارة ومجالسها بشكل خاص، وإيراز مستوى الشفافية من خلال الإفصاح في بياناتها المحاسبية. وتشكل البنوك الأردنية بيئة مناسبة للدراسة كونها تهتم بشكل كبير بالحاكمة المؤسسية تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي وحرصاً على حفظ عملياتها المرتبطة بشكل كبير بالنقدية وضرورة الرقابة والتدقيق عليها.

2- مشكلة البحث وأسئلته:

في ظل التغيرات المعاصرة تواجه المنشآت تحديات كبيرة تمثلت بالمنافسة الشديدة والانفتاح على الأسواق العالمية وما ترتب عليها من انخفاض فرص البقاء والاستمرار، وبروز مخرجات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من تغيرات ومفاهيم اقتصادية تعتمد على المعرفة، حيث أبرزت تلك التغيرات الأهمية للأصول اللاملموسة المتمثلة في رأس المال الفكري كسبب رئيس لزيادة فرص البقاء والاستمرار، مما أدى إلى ضرورة قيام المنظمات بالتركيز على رأس المال الفكري والاستثمار فيه لضمان فرص البقاء (البشناوي وبني طه 2014). وتعتبر البنوك التجارية اليوم أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم

الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، والتي ينبغي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني.

وأشارت دراسات كل من (Ishak and Al-Ebel, 2018; Buallay, 2018; Li et al., 2008)؛ عبدالله، 2016؛ نور، (2018) إلى وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات ومنها فاعلية لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، وبالتالي فإن تشكيل لجان المراجعة وفعاليتها تعمل على ضمان الإفصاح في التقارير المالية، وتساعد مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياتها تجاه الشركة. بينما أشارت دراسة (Appuhami and Bhuyan, 2015) إلى أنه لا يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري. كما أشارت دراسات (Buallay, 2018; Mahmudi and Nurhayati, 2015; Li et al., 2012) إلى وجود تأثير إيجابي كبير لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري. بينما أشارت دراسات (Taliyang and Jusop, 2011؛ عرفه ومليجي، 2013) أنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء لجنة التدقيق على رأس المال الفكري. ونتيجة لهذا الجدول تبرز المشكلة الأساسية لهذا البحث في دراسة أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن تحقيق الغرض من الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: -

- 1- هل يوجد أثر لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؟
- 2- هل يوجد أثر لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؟
- 3- هل يوجد أثر للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؟
- 4- هل يوجد أثر لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؟
- 5- هل يوجد أثر لنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية؟

3- أهداف البحث:

يتمثل الهدف من هذا البحث في قياس أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية: -

- 1- التعرف إلى مفهوم رأس المال الفكري وكفاءته في البنوك التجارية الأردنية.
- 2- التعرف على خصائص لجان التدقيق كأحد اليات الحوكمة.
- 3- قياس أثر خصائص لجان التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك) على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بشكل أساسي من خلال الأثر الذي تلعبه لجان التدقيق وخصائصها في كفاءة رأس المال الفكري، حيث تعتبر لجان التدقيق أحد آليات الحوكمة المؤسسية ومن أهم الركائز الأساسية في تعزيز مكانة البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما تكمن أهمية البحث من خلال كونها دراسة ميدانية اعتمدت على الأسلوب التحليلي للقوائم المالية، الأمر الذي سوف يعطي نتائج أكثر دقة في قياس كفاءة رأس المال الفكري، كما تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى الأثر الذي تلعبه لجان التدقيق وخصائصها في اقتصاد دولة ناشئة، وفي قطاع مهم ألا هو القطاع المصرفي في كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية. وتبرز أهمية الدراسة من سعي البنوك التجارية الأردنية الدائم على زيادة وتعظيم الأصول غير الملموسة لديها من خلال الاستثمار في تطوير كفاءة رأس المال الفكري، كما أن تعقيد عمليات البنوك وتداخلها يتطلب التدقيق

عليها من قبل لجان التدقيق الداخلي ودائرة الرقابة فيها مما يزيد من أهمية الدور الذي تلعبه لجان التدقيق كأحد آليات الحوكمة في قياس مستوى كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهذا ما ركزت عليه الدراسة الحالية.

5- فرضيات البحث

ولتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن أسئلة البحث أعلاه، تم صياغة فرضيات البحث بالصيغة البديلة على النحو الآتي:
الفرضية الرئيسية: - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وينبثق منها الفرضيات التالية:

- 1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
- 2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
- 3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
- 5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.

6- الدراسات السابقة.

هدفت دراسة (Li et al., 2008) إلى فحص العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري ومتغيرات حوكمة الشركات، لعينة من 100 شركة مدرجة في المملكة المتحدة. وتم قياس الإفصاح عن رأس المال الفكري من خلال مؤشر قياس يعتمد على عدد الكلمات المفصّل عنها والمتعلقة برأس المال الفكري، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن رأس المال البشري والهيكلية والعلائقية.

وهدفت دراسة (Taliyang and Jusop, 2011) إلى دراسة مدى الإفصاح عن رأس المال الفكري ودراسة العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري ومتغيرات حوكمة الشركات في الشركات الماليزية العامة المدرجة والمتمثلة (مكونات مجلس الإدارة، ازدواجية الأدوار، حجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق). وتم اختيار عينة من 150 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا. وتم إجراء الإحصاءات الوصفية وتحليل المحتوى ونموذج الانحدار الخطي لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر كبيراً وعلاقة إيجابية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، بينما لا يوجد أثر لكل من مكونات مجلس الإدارة، ازدواجية الأدوار، حجم لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وهدفت دراسة (Li et al., 2012) إلى تحديد العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق والإفصاح عن رأس المال الفكري، لبيانات 100 شركة مدرجة في المملكة المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الشامل عن رأس المال الفكري يرتبط بشكل إيجابي بخصائص لجنة التدقيق مثل حجم لجنة التدقيق وعدد مرات الاجتماعات، بينما يرتبط سلباً بمساهمة أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة. وإلى عدم وجود علاقة مهمة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري واستقلال لجنة التدقيق والخبرة المالية.

وهدفت دراسة (حمدان وآخرون، 2012) إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق الداخلي العامة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها في جودة الأرباح المعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة

التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق، واستغلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

واستهدف الدراسة (عرفه ومليجي، 2013) اختبار تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الخطي في قياس تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيراً على هذا الإفصاح هو استقلال أعضاء اللجنة، وكذلك عدد مرات اجتماعها، بينما لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة وخبرتهم على مستوى الإفصاح الاختياري.

وهدفت دراسة (Madi et al., 2014) إلى بيان دور لجنة التدقيق في تعزيز الإفصاح الطوعي في التقارير المالية السنوية للشركات الماليزية المدرجة. واستخدمت الدراسة تحليل المحتوى باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى استقلالية لجنة التدقيق له تأثير كبير على الإفصاح الطوعي للشركات، أما الخبرة المالية وعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق ليس له تأثير كبير على الإفصاح الطوعي للشركات.

وهدفت دراسة (Mahmudi and Nurhayati, 2015) إلى قياس تأثير خصائص مجلس الإدارة (نسبة استقلالية مجلس الإدارة، خبرة أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق) على كفاءة رأس المال الفكري. وقد أجري هذا البحث على البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة 2008-2012، وبلغت حجم العينة المختارة 31 بنك، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً كبيراً لخصائص مجلس الإدارة كنسبة استقلالية مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، بينما لا يوجد أي تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة، خبرة أعضاء مجلس الإدارة، نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري.

وهدفت دراسة (Appuhami and Bhuyan, 2015) إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على كفاءة رأس المال الفكري (IC) في شركات الخدمات في أستراليا. واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد على البيانات التي تم جمعها من 300 تقرير سنوي لهذه الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن ازدواجية الرئيس التنفيذي، ومكونات مجلس الإدارة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة رأس المال الفكري، بينما لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري.

وهدفت دراسة (عبدالله، 2016) إلى توضيح المفاهيم النظرية للجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات بشكل عام ودورها في جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية، وتعمل على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة، ولجان المراجعة تساعد مجالس الإدارة في النهوض بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركة.

وهدفت دراسة (Xiaochang, 2017) إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن رأس المال الفكري في بيانات الرؤساء التنفيذيين في التقارير السنوية. لعينة من 78 شركة، وتم استخدام أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين تكوين مجلس الإدارة ومدى وكمية الإفصاح عن رأس المال الفكري للمديرين التنفيذيين والعلاقة السلبية بين تركيز الأسهم ومقدار هذه الإفصاحات.

وهدفت دراسة (Aslam et al., 2018) إلى اختبار أثر حوكمة الشركات ورأس المال الفكري على أداء الشركة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة أستراليا للعام 2014، وتوصلت الدراسة إلى كل من حوكمة الشركات ورأس المال الفكري يحسن الأداء المالي للشركات، وأن الشركات التي تتمتع بممارسات حوكمة سليمة أكثر ملائمة للبيئة. وحيث أن هذه الممارسات ليس مفيدة فقط المساهمين ولكن أيضاً بالنسبة للمجتمع.

هدفت دراسة (Ishak and Al-Ebel, 2018) إلى قياس تأثير كل من فعالية مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، ونسبة الملكية الأجنبية على الإفصاح عن رأس المال الفكري في دول مجلس التعاون الخليجي. وتكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2008-2010. ومع ذلك، يتم استبعاد جميع البنوك الكويتية المدرجة (11 بنكا) والعديد من البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من العينة بسبب نقص المعلومات ذات الصلة وبالتالي تكونت العينة النهائية من 137 مشاهدة خلال الفترة. وتوصلت الدراسة أن كل من فعالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، لها تأثيرا في الإفصاح عن رأس المال الفكري، كما توصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة نسبة الملكية الأجنبية في البنوك، فإن مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري يزداد، كما توصلت الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة إلى أن الحجم والرافعة المالية لهما علاقة إيجابية مع رأس المال الفكري. بينما العائد على الاستثمار ليس له أية علاقة مع رأس المال الفكري.

هدفت دراسة (Buallay, 2018) إلى قياس تأثير خصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، وتم تطبيق هذه الدراسة على 59 بنكا في مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2011-2015، أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي كبير لخصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، وكذلك وجود تأثير إيجابي كبير لخصائص لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، خبرة أعضاء لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق) على كفاءة رأس المال الفكري إذا تم دراستها بشكل منفرد. وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات الرقابة حجم البنك، نوع البنك، عمر البنك، نوعية التدقيق تؤثر إيجابيا على كفاءة رأس المال الفكري بمكوناته الثلاث.

بينما هدفت دراسة (نور، 2018) إلى اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية على أبعاد كفاءة رأس المال الفكري والدور المعدل لحجم الشركة في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وقد تم الحصول على البيانات من بورصة عمان لعينة تتكون من (47 شركة صناعية للفترة الممتدة من عام (2013-2016)). واعتمدت الدراسة الحالية على البيانات المقطعية الزمنية ((panel data)، حيث أن البيانات تجمع بين بيانات الشركة الواحدة (cross-section))، ولفترة زمنية محددة (time series)). توصلت الدراسة إلى وجود تتباين لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة فيما بينها من حيث كفاءة رأس المال الفكري، كما تبين أن هنالك اختلاف بين الشركات في تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي لآليات الحاكمية المؤسسية على كفاءة رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي، ورأس المال المستثمر، كما تبين أن حجم الشركة يلعب دور المعدل في العلاقة بين آليات الحاكمية وأبعاد رأس المال الفكري.

وفي ضوء دراسة وتحليل الباحثان للدراسات السابقة اتضح ما يلي:

1- اتفقت كثير من الدراسات على الحاكمية المؤسسية وآلياتها وأثرها في جودة التقارير المالية وكذلك لأثرها في مستوى الإفصاح عن بيانات رأس المال الفكري، وذلك لما لها من أهمية في توفير المعلومات المناسبة للأطراف المستفيدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب

2- محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين خصائص لجان التدقيق وكفاءة رأس المال الفكري في بيئة الأعمال الأردنية. فقد أهتمت دراسة (نور، 2018) إلى اختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية على أبعاد كفاءة رأس المال الفكري والدور المعدل لحجم الشركة، كما أن دراسة (عبدالله، 2016) أهتمت بتوضيح المفاهيم النظرية للجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات بشكل عام ودورها في جودة التقارير المالية، بينما دراسة (حمدان وآخرون، 2012) أهتمت في استطلاع خصائص لجان التدقيق الداخلي العامة في الشركات وأثرها في جودة الأرباح المعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، ولعل ذلك ما يميز الدراسة الحالية بتركيزها على خصائص لجان التدقيق وقياس أثرها على كفاءة رأس المال الفكري.

3- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس إذا اعتمدت العديد من الدراسات المحلية على قياس الإفصاح عن رأس المال الفكري من خلال مؤشر قياس يعتمد على عدد الكلمات المفصح عنها والمتعلقة برأس المال الفكري

كما في دراسة (Li et al., 2008) أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت في قياس رأس المال الفكري من خلال محتوى التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية.

4- تقدم الدراسة الحالية تحليلاً متكاملاً لخصائص لجان التدقيق في بيئة الأعمال الأردنية مثل: (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، ونسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك) مما يعطي مؤشر لمدي جودة لجان التدقيق في البيئة الأردنية. وهو ما لم تتطرق إليه دراسة (عبدالله، 2016)، كما أن دراسات (Ishak and Al-Ebel, 2018؛ عرفه ومليجي، 2013) لم تتطرق إلا لأربع من خصائص لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، خبرة أعضاء لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق).

5- وأخيراً، يُعد البحث الحالي امتداد للدراسات السابقة، حيث يساهم في توضيح وتحديد كفاءة رأس المال الفكري من خلال مكوناته الثلاث وهي كفاءة رأس المال الهيكلي، كفاءة رأس مال الموظف، وكفاءة رأس المال البشري، كونه أحد الجوانب الهامة في المحاسبة المالية، وبالتالي فإن الدراسات التي اهتمت بقياس أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري محدودة في بيئة الأعمال الأردنية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس.

7- الإطار النظري للدراسة:

خصائص لجان التدقيق

تمثل الحاكمية المؤسسية الهيكل الذي يجري من خلاله مراقبة سلوك المديرين التنفيذيين للشركات وتوجيهه في مجالات مختلفة كالوحدة المالية التي يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والمستثمرين كما يمكن أن يمتد تأثير الحاكمية المؤسسية ليشمل الجوانب الإدارية المختلفة للشركة (Yaseen and Amarnah, 2013). ويرى (العليان وعيسى، 2016) أن الحاكمية المؤسسية نظام شامل يُشير إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة ما بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والسندات وأصحاب المصالح (الأطراف المرتبطة بالمنشأة المباشرة منها وغير المباشرة). وذلك لمراقبة أدائها من كافة الأطراف. ومن ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة أن تكون المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بدقة الحالة الحقيقية للشركة. ولمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بهذه المسؤولية تم الاتجاه إلى إنشاء لجان المراجعة. وتزايد الاعتماد عليها في ضبط جودة التقارير المالية (عبد الفتاح، 2013).

وتعد لجان المراجعة من ركائز حوكمة الشركات، حيث أن نجاح حوكمة الشركات في أي مؤسسة أو شركة يعتمد على نجاح لجنة التدقيق فيها، وال فشل في العضوية أو الشكل أو دور لجنة التدقيق يؤدي إلى حدوث فجوة في حوكمة الشركات والنظام الموضوع في المنظمة. ولقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق بغرض مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وكذلك زيادة موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة والمستثمرين من خلال الرفع من جودة المعلومات المالية كما تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول، والمنظمات المهنية بتكوينها نظر للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، الأمر الذي حذا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها (جرمان، 2017).

وعرف (Arens et al, 2017) لجنة التدقيق بأنها عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة وقد تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين.

بينما عرف (المشهداني وذياب، 2014) لجان التدقيق على أنها " لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مؤلفة من ثلاثة إلى خمسة من المديرين غير التنفيذيين والمؤهلين علميا وعمليا حيث ينبغي على الأقل أن يكون أحدهم حاصل على شهادة عليا في مجال المحاسبة والتدقيق، كما ينبغي أن تمتلك هذه اللجنة السلطة والصلاحيات الكافية لقيامها بالمهام المكلفة بها وحصولها على المعلومات بالسرعة والدقة المطلوبة، وتعمل هذه اللجنة كحلقة وصل بين الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي، كما تعمل كمشراف على عملية إعداد التقارير المالية. ومتابعة مدى التزام الشركة بالأنظمة والقوانين والتعليمات ذات الصلة. ولا بد من توافر خصائص محددة في لجان التدقيق لتساهم في تحقيق فاعلية أداء تلك اللجان خاصة عند أداء المهام بشكل كفاء وفعال، وتتمثل الخصائص الواجب توافرها لدى لجان المراجعة فيما يلي:

- حجم لجنة التدقيق: تتأثر فعالية لجنة التدقيق بعدد أعضائها حيث يعتبر نقص عدد أعضاء لجنة التدقيق من الأمور التي تؤثر سلبا على فعاليتها، ويعتمد تحديد عدد الأعضاء في لجنة التدقيق على حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة، مدى تعقد أعمال المحاسبة والتدقيق بالشركة، فمن الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق حيث تكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها (قديح، 2013).
- استقلالية أعضاء لجنة التدقيق: تقتضي استقلالية أعضاء لجنة التدقيق أن تضم لجنة التدقيق أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبذلك يمنع كل من المسؤول التنفيذي والمدير المالي وأي عضو آخر من مجلس الإدارة في الشركة من العمل كعضو في لجنة التدقيق. وحيث أن الشركات التي يوجد فيها لجان تدقيق مستقلة، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل (Ali et al., 2009؛ أبو الهيجاء وآخرون، 2018). وقد أشارت التعليمات المعدلة للحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة في عام 2016 يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وألا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لاي لجة أخرى منبثقة من المجلس.
- المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق: إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية (أبو الهيجاء وآخرون، 2018). وقد أشارت التعليمات المعدلة للحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة في عام 2016، على أنه يجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التخصصات ذات العلاقة.
- عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق: حيث يعتبر عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام مقياساً هاماً على قدرة اللجنة على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح (Mahmudi and Nurhayati, 2015)، ونصت التشريعات والقوانين على وجود اجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات، فيجب أن تجتمع اللجنة دورياً، على ألا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنوياً (أبو الهيجاء وآخرون، 2018).
- نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك: حيث أشارت دراسة (Ghafran, 2013; Beasley, 1996) إلى أن زيادة نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لاسهم الشركة تساعد في تحسين عملية إعداد التقارير المالية للشركة، وتقلل فرصة التضليل والغش في التقارير المالية، وسبب ذلك إلى أن زيادة نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق للأسهم تحفزهم لمراقبة الإدارة والاهتمام بنتائج الشركة. بينما أشارت دراسات (Bédard et al., 2004; Carcello and Neal, 2003) إلى إن امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لاسهم الشركة قد يؤدي إلى زيادة احتمالية أن تتواطأ اللجنة مع الإدارة من أجل حماية مصالحهم، وبالتالي من الممكن أن تضعف من استقلاليته، مما يؤثر على تخفيض جودة التقارير المالية وبالتالي مستوى الإفصاح المحاسبي.

ودعما لهذا التوجه أصدرت العديد من الجهات المعنية بمعظم دول العالم مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا وماليزيا توصياتها حول أهمية إنشاء لجان التدقيق في الشركات حيث أصبح لهذه اللجان دور فاعل في تقييم أداء الشركات وتقدير قيمتها السوقية ودعم موثوقية تقاريرها المالية (أبو زر، 2010).

وعلى الصعيد المحلي كان لا بد من مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وتفادي المشاكل التي تعرضت لها كبرى الشركات في الدول المتقدمة فتم وضع المعايير والنصوص والتشريعات الخاصة بلجان التدقيق، من قبل كل من هيئة الأوراق المالية وتعليمات الإفصاح للشركات المصدرة، وقانون الشركات الأردني والبنك المركزي الأردني بالنسبة للبنوك العاملة في الأردن، في ظل انفتاح سوق الأعمال الأردني على الأسواق العالمية ودخولها في منظمات سوق الأعمال كمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة الحرة، ومن أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية (حسين، 2015).

رأس المال الفكري

يعتبر رأس المال الفكري المفتاح الأساسي لنجاح الوحدة ونفوقها، فالسبب في خسارة تراجع قيمة اغلب الوحدات الاقتصادية متمثل في عدم استثمار رأس المال الفكري فيها بصورة صحيحة. على خلاف الوحدات الاقتصادية الأخرى ولاسيما في البلدان المتقدمة إذ يعتبر رأس المال الفكري أداة فاعلة لدفع عجلة التنمية وتوليد الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك فإن رأس المال الفكري يعد من أهم البنود التي تركز عليها الوحدات الاقتصادية، لما له من تأثير كبير في بناء استراتيجية النجاح والنمو المستقبلي (الغانمي، 2017).

وقد عرف (Frykman and Tolleryd, 2010) رأس المال الفكري بأنه جميع الأصول غير المالية المتعلقة بالشركة والتي لا تظهر في قائمة المركز المالي. وعرف (Chen et al., 2014) رأس المال الفكري بأنه المعرفة المرتبطة بالأصول غير الملموسة الموجودة في المؤسسة التي تشمل الكفاءات الفكرية، والأصول الفكرية والموارد الفكرية " بينما عرف (Rodrigues et al., 2017) رأس المال الفكري بأنه أحد أصول الشركة والتي تمثل مورداً أساسياً وميزة تنافسية رئيسية. وأما (عطا الله، 2017) فعرف رأس المال الفكري بأنه الأصول غير الملموسة سواء كان يمثلها الأفراد بامتلاكهم المهارات والخبرات والقدرات، أو ما تمتلكه المؤسسة من الأصول غير ملموسة مصدرها موارد بشرية مبدعة منتجة لكل ما هو متميز في المؤسسة، تؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتزيد من حجم زبائناتها، وتحقق ميزة تنافسية مستدامة للمؤسسة. بينما عرف (سعيد، 2019) رأس المال الفكري بأنه مجموعة الأفكار والقدرات المعرفية والمهارات التي تمتاز بها منظمات الأعمال والتي تقودها إلى الأبداع والتميز وتحقيق ميزة تنافسية.

وقد اتفقت الدراسات المحاسبية على تصنيف رأس المال الفكري إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي (Abdelrhman et al., 2010; Matos, 2013; Pulic, 1998; 2014; محمد والشيخ، 2018; المومني، 2017; عطا الله، 2017; الغانمي، 2017; نجم، 2010; العنزي وصالح، 2009):

1- رأس المال البشري: هو يشير إلى جميع الخصائص التي تحدد مهارات الموظفين، وقدرتهم على العمل. ويعبر عنه بالمعرفة الكامنة في الفرد نفسه، وتمثل المواهب والمهارات والخبرات اللازمة لتوليد الابتكار، وهي المصدر الحقيقي للقيمة، وتشمل المعرفة النظرية والعملية للأفراد والقدرات والمواهب المختلفة، مثل الفنية والرياضية أو التقنية. وبالتالي يتمثل في المعرفة التي يمتلكها الموظفون والتي لا تمتلكها المؤسسة، وهي معارف مرتبطة بالمهارات والتجارب والخبرات والابتكار والإبداع.

2- رأس المال الهيكلي (المنظمي): ويشمل جميع خصائص الموجودات غير الملموسة، ويتكون من الممارسات المنتظمة والبحث والتطوير والسمعة الطيبة بالإضافة إلى التكنولوجيا المعرفية المتوفرة لدى الوحدة الاقتصادية، ويعبر هذا النوع من

رأس المال عن الجدارة الجوهرية للمنظمة، ومعرفتها الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها داخل هيكل وأنظمة المؤسسة، وهو الذي يصنع الوجود المادي للشركة وقيمتها الدفترية، وبالتالي فهو يمثل القيم التي تدعم رأس المال البشري، ولكنه يبقى في المنظمة عندما يترك الأفراد شركتهم.

3- رأس المال الموظف: ويعرف على أنه رأس المال المستثمر في البنك، حيث يمثل حقوق المساهمين، والدين طويل الأجل، ويعبر عنه بالمبالغ التي يتم توظيفها في البنك سواء للاستثمار، أو شراء الأصول الغير متداولة، أو الأصول المتداولة، أو لسداد ديون والتزامات متداولة. وقد عرفه العديد من الباحثين على أنه القيمة الدفترية لصافي الأصول للبنك. ويعتبر رأس المال البشري أهم مكونات رأس المال الفكري، حيث أن كل من رأس المال التنظيمي ورأس مال الموظف يعتمدان على رأس المال البشري، حيث رأس المال البشري في إطار رأس المال الفكري له أهمية كبيرة في خلق القيمة التنظيمية وله تأثير كبير كمصدر للابتكار، حيث إن العمالة الماهرة ذات الخبرة هي التي تقود عمليات الابتكار، تحقيق المنافع وبناء العلاقات مع العملاء والموردين (منصور، 2016).

هناك العديد من النماذج التي استخدمت لتقييم كفاءة رأس المال الفكري ويعتبر نموذج القيمة المضافة (value added approach measurement) أكثرها استخداماً لسهولة وبساطته والقدرة على احتساب مكوناته من القوائم والتقارير المالية المنشورة وتقيس القيمة المضافة الفرق بين الإيرادات وكافة المدخلات ويقسم الناتج على رأس المال الفكري المتمثل بإجمالي تكاليف الأجور، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشراً على زيادة كفاءة أصول رأس المال الفكري.

وتمثل القيمة المضافة الفرق ما بين الإيرادات الكلية الإجمالية وبين إجمالي ما دفع من مستلزمات الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية. وتمثل القيمة المضافة قيمة المنشأة التي تم تكوينها من خلال جهدها وجهد موظفيها. وقد تم اختيار هذه الطريقة في هذه الدراسة، وذلك لاحتسابها للقيمة الفعلية التي أضافتها الوحدة الاقتصادية عن طريق طرح مستلزمات الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية، وأيضاً لأنه يمكن احتسابها بسهولة من البيانات المالية المنشورة.

8- منهجية البحث:

تحقيقاً لهدف هذه الدراسة فقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات نموذج الدراسة، وترتيبها وعرضها. كما اعتمدت على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك للوصول إلى النتائج والتعميمات والتوصيات. ولتحقيق أهداف البحث تتناول منهجية البحث عرض مجتمع وعينة البحث، وتعريف ووصف متغيرات البحث، وأنموذج الدراسة.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في البنوك العاملة في القطاع المصرفي خلال الفترة الزمنية 2012-2017 وعددها 25 بنك عامل في الأردن وفق دليل البنوك في الأردن (البنك المركزي الأردني، 2018)، ولاختيار عينة البحث تم وضع مجموعة محدّدات تمثّلت في: توافر التقارير المالية السنوية للبنوك خلال فترة الدراسة، وان يتوافر فيها جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة، واستبعاد البنوك الأجنبية والإسلامية لما لها من طبيعة خاصة في الإفصاح غير المالي. وفي ضوء المحدّدات السابقة، بلغ حجم عينة البحث (12) بنك وذلك بنسبة (48%) من مجتمع البحث. وتم الحصول على البيانات من خلال المواقع الإلكترونية للبنوك عينة البحث وهيئة الأوراق المالية.

تعريف ووصف متغيرات البحث:

أ- المتغيرات المستقلة: خصائص لجان التدقيق

- عدد أعضاء لجنة التدقيق: ويقاس حجم لجنة التدقيق بعدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبون من قبل مجلس الإدارة، استناداً إلى دراسات (الشاعر، 2019؛ قديح، 2013؛ حمدان وآخرون، 2012؛ Madi et al., 2014؛ Li et al., 2012؛ Buallay, 2018).
 - استقلالية أعضاء لجنة التدقيق: ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق المستقلون في اللجنة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق، استناداً إلى دراسات (الشاعر، 2019؛ قديح، 2013؛ Madi et al., 2014؛ Akhtaruddin and Haron, 2010؛ Li et al., 2012؛ Buallay, 2018).
 - المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق: ويقاس بعدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة، استناداً إلى دراسات (الشاعر، 2019؛ قديح، 2013؛ Akhtaruddin and Haron, 2010؛ Buallay, 2018).
 - عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق: وتقاس بعدد اجتماعات اللجنة سنوياً، استناداً إلى دراسات (الشاعر، 2019؛ قديح، 2013؛ حمدان وآخرون، 2012؛ Li et al., 2012؛ Buallay, 2018).
 - نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك: وتقاس من خلال نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق للأسهم في البنك، استناداً إلى دراسات (الشاعر، 2019؛ قديح، 2013؛ حمدان وآخرون، 2012؛ Madi et al., 2014؛ Li et al., 2012).
- ب- المتغير التابع: كفاءة رأس المال الفكري (ICE) intellectual Capital coefficient
- تم تقسيم المتغير التابع إلى ثلاث متغيرات فرعية هي:
- أ- كفاءة رأس المال البشري (HCE) Human Capital Efficiency.
 - ب- كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) Structural Capital Efficiency.
 - ت- كفاءة رأس المال الموظف (CEE) Capital Employed Efficiency.
- ويمكن توضيح طريقة حساب كفاءة رأس المال الفكري من خلال الخطوات التالية واستناداً إلى دراسات (Buallay, 2018؛ Singh et al., 2016؛ Bchini, 2015؛ Nogueira et al., 2010؛ Ho and Williams, 2003؛ Pulic, 1998؛ والعليمات، 2018؛ عرفه ومليجي، 2015): -
- 1- حساب قدرة الشركة على خلق قيمة مضافة، وبمعنى آخر ما مدى قدرة جميع موارد الشركة على خلق قيمة مضافة، ويتم حساب إجمالي القيمة المضافة للشركة (Value Added (VA) على النحو التالي:
- ومن ثم القيمة المضافة تظهر بالطرف الأيسر أو الطرف الأيمن للمعادلة التالية: (Riahi- Belkaoui, 1999).
- $$VA = S - B \text{ or } I + DP + D + T + M + R$$
- VA: القيمة المضافة.
- S: الإيرادات التشغيلية وتمثل بالبنوك إيرادات الفوائد الدائن.
- B: المصروف التشغيلي الأساسي وتمثل بالبنوك مصاريف الفوائد المدينة.
- I: مصروف الفوائد.
- DP: مصروف الإهلاك.
- D: التوزيعات.
- T: الضرائب.
- M: حقوق الأقلية في صافي دخل الشركات التابعة.
- R: الأرباح المحتجزة عن العام.
- وقد تم اختيار الطرف الأيسر بهذه الدراسة للقدرة على احتسابه من البيانات المنشورة للبنوك التجارية الأردنية.

2- حساب كفاءة رأس المال البشري (HCE)

$$HCE = VA \div HC$$

حيث (HC) يمثل رأس المال البشري مقاساً بإجمالي تكلفة الرواتب والأجور.

3- حساب كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE)

$$SCE = SC / VA$$

حيث رأس المال الهيكلي (SC) يمكن حسابه بالمعادلة $SC = VA - HC$

4- حساب كفاءة رأس المال الموظف (CEE)

$$CEE = VA/CE$$

حيث (CE) تمثل القيمة الدفترية لصافي الأصول.

5- وأخيراً فإن كفاءة رأس المال الفكري تحسب وفق المعادلة التالية: -

$$ICE = HCE + SCE + CEE$$

ج- المتغيرات الرقابية:

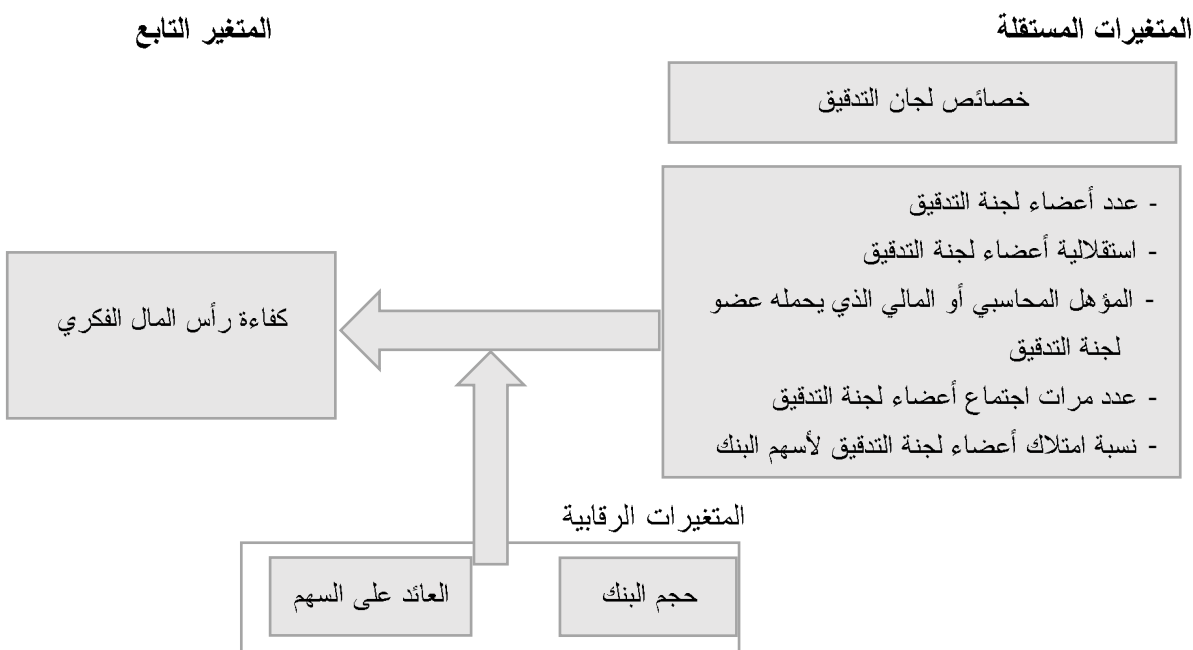
تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وتمثلت في الآتي:

ج/1- **حجم البنك:** يتم قياس حجم البنك من خلال قسمة إجمالي الودائع على إجمالي الأصول في نهاية العام وذلك قياساً على دراسة كل من (Hossain, 2008; Ishak and Al-Ebel, 2018)

ج/2- **العائد على السهم:** ويقاس قدرة الشركة على تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح، ويتم حسابه من خلال قسمة صافي دخل الشركة على مجموع قيم الأسهم المتداولة في السوق خلال الفترة ومن ثم ضرب الحاصل في 100، وذلك قياساً على دراسة (Ishak and Al-Ebel, 2018).

أنموذج الدراسة:

بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، تم تطوير أنموذج الدراسة لقياس أثر خصائص لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية كمتغير مستقل كفاءة رأس المال الفكري كمتغير تابع، كما يظهر في الشكل رقم (1):



الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

وبناءً على ما سبق فقد تمت صياغة نموذج الدراسة حسب الآتي:

$$ICE = \beta_0 + \beta_1(NMEAC) + \beta_2(INDEAC) + \beta_3(QUAAC) + \beta_4(MEMEAC) + \beta_5(SOWAC) + \beta_6 SizeBank + \beta_7 EPSBank + \varepsilon$$

جيت أن: -

ICE: كفاءة رأس المال الفكري.

NMEAC: وتعتبر عن عدد أعضاء لجنة التدقيق.

INDEAC: وتعتبر عن نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق.

QUAAC: وتعتبر عن نسبة الأعضاء اللذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجنة التدقيق.

MEMEAC: وتعتبر عن عدد مرات اجتماع اللجنة في السنة.

SOWAC: وتعتبر عن نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة.

SizeBank: وتعتبر عن حجم البنك.

EPSBank: وتعتبر عن العائد على السهم

β_0 : قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

$\beta_1 - \beta_5$: معاملات الانحدار لخصائص لجنة التدقيق.

$\beta_6 - \beta_7$: معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة.

9- تحليل نتائج الدراسة:

اعتمد تحليل نتائج الدراسة التطبيقية على ثلاث مراحل بدأت بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ثم وصف لبيانات الدراسة وانتهاء باختبار فرضياتها، وفيما يلي تحليل لهذه المراحل:

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

1 - اختبار التوزيع الطبيعي (Normal - Distribution Test):

استخدم الباحثان اختبار (Kolmogorov – Smirnov) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي.

الجدول رقم (1) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بقمم اختبار (Kolmogorov – Smirnov)

Statistic Kolmogorov – Smirnov		متغيرات الدراسة
Sig	قيمة Z	
		كفاءة رأس المال الفكري
0.004	1.750	عدد أعضاء لجنة التدقيق
0.005	1.718	استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
0.003	1.802	المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق
0.046	1.375	عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق
0.0	2.527	نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك
0.026	1.473	العائد على السهم
0.361	0.924	حجم البنك

يتضح من البيانات الواردة في جدول رقم (1) أن القيم الاحتمالية للمتغيرات ما عدا حجم البنك أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي (Hair et al., 2010).

2- اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor-VIF) حيث يعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) اختبار (Multicollinearity Test) للتداخل الخطي

المتغيرات	Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
عدد أعضاء لجنة التدقيق	0.462	2.162
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	0.564	1.773
المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق	0.859	1.165
عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق	0.603	1.660
نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك	0.341	2.936
العائد على السهم	0.599	1.670
حجم البنك	0.829	1.207

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (١٠) (عرفه ومليجي، 2014؛ Field, 2005) ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تحقق الباحثان من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	المتوسط	أعلى قيمة	الانحراف المعياري
كفاءة رأس المال الفكري	78	2.763	3.901	5.23	0.572
عدد أعضاء لجنة التدقيق	78	3	4.14	7	1.142
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	78	0	0.563	0.80	0.189
المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق	78	0	0.754	1.00	0.274
عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق	78	4	7.88	21	3.861
نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك	78	0	0.250	0.879	0.297

0.139	0.648	0.213	0.022	78	العائد على السهم
0.052	0.837	0.750	0.585	78	حجم البنك

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة بـ (12) بنكاً تجارياً مدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2012-2017)، حيث يتبين من الجدول رقم (3) فيما يتعلق بالمتغير التابع كفاءة رأس المال الفكري فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.91)، وبانحراف معياري (0.572)، وبلغت أكبر قيمة (5.23) في حين كانت أقل قيمة (2.763)، وتشير قيمة المتوسط الحسابي إلى أن كل دينار تم إنفاقه على رأس المال الفكري سواء من خلال الأنفاق على رأس المال البشري أو رأس المال الموظف أو رأس المال الهيكلي في البنوك التجارية ساهم في قيمة مضافة مقدارها (3.91) دينار، كما تشير الاختلاف بين أدنى قيمة وأعلى قيمة إلى وجود اختلاف بين البنوك في مساهمة رأس المال الفكري في إضافة قيمة لدى البنك. ومع ذلك يشير المتوسط العام لكفاءة رأس المال الفكري على اهتمام البنوك بجميع مكونات رأس المال الفكري.

وفيما يتعلق بمتغيرات المستقلة خصائص لجان التدقيق تبين ما يلي: -

أولاً: فيما يتعلق بعدد أعضاء لجنة التدقيق فقد بلغ المتوسط الحسابي (4.41) عضواً، وبانحراف معياري (1.142)، وبلغت أكبر قيمة (7) أعضاء في حين كانت أقل قيمة (3) أعضاء، وهذا يظهر التزام من قبل البنوك التجارية الأردنية بتحقيق شرط دليل حوكمة البنوك المتعلق بحجم أعضاء لجنة التدقيق، بحيث لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص، ويؤكد المتوسط الحسابي اهتمام الإدارة العليا ألا يكون عدد أعضاء اللجنة كبير جداً، لأن ذلك من المحتمل أن يقل فعالية اللجنة في عملية التنسيق ومعالجة المشكلات.

ثانياً: وفيما يتعلق باستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، فقد بلغ متوسط نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (0.563)، وبانحراف معياري (0.189)، وبلغت أكبر قيمة (80 %) في حين كانت أقل قيمة (0 %)، ويشير المتوسط إلى التزام معظم البنوك التجارية بأن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. وحيث أن البنوك التي يوجد فيها لجان تدقيق مستقلة، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل.

ثالثاً: وفيما يتعلق بالمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، فقد وجد أن ما متوسطة (75.4 %) من أعضاء لجنة التدقيق في البنوك التجارية الأردنية يمتلكون خبرة مالية ومحاسبية، وبلغت أكبر قيمة (100 %) في حين كانت أقل قيمة (0 %)، وهذا يشير إلى أن بعض البنوك لا يمتلك أعضاء لجنة التدقيق فيها أي خبرة مالية ومحاسبية وهم قلة ولسنوات محددة، بينما معظم البنوك يمتلك كل أعضائها خبرة مالية ومحاسبية وجاءت هذه النتيجة لتتوافق مع التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الصادرة في عام 2016، والتي أشارت على أنه يجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التخصصات ذات العلاقة.

رابعاً: وفيما عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، فقد تبين من الجدول أن لجان التدقيق في البنوك التجارية تجتمع ما متوسطه (7.88) مرة في السنة، وقد كانت أكثر اللجان اجتماعاً (21) مرة في السنة، وأقلها كانت (4) مرات سنوياً، وهذا يدل على أن البنوك تلتزم بالتشريعات والقوانين ولائي تنص على أنه يجب أن تجتمع اللجنة دورياً، على ألا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنوياً. وهذا مؤشر على أهمية وجود لجان التدقيق في البنوك وفعالية أعمالها من اجتماعاتها المتكررة لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات.

خامساً: وفيما يتعلق بنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك، يلاحظ من الجدول بلغ المتوسط الحسابي لامتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك ما نسبته (25 %)، وقد بلغ الحد الأقصى لامتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك ما نسبته (87.9 %) وهي نسبة مرتفعة، وفي نفس الوقت هناك بنوك لديها أعضاء في لجنة التدقيق لم يمتلكون أي نسبة من أسهم البنك، ولكن

بالنظر إلى متوسط العام فمن الملاحظ اهتمام البنوك في تعيين بعض من أعضاء لجنة التدقيق من لهم تأثير في اتخاذ القرارات الهامة من خلال ملكيتهم المرتفعة في البنك.

وأخيراً وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة فأن متغير حجم البنك يتراوح من (0.585) إلى (0.837) بمتوسط (0.750) وهذه النتيجة المتوقعة تشير إلى ارتفاع أهمية الدائع في البنوك التجارية كمصدر أساسي لها حيث تشكل 75% تقريباً من إجمالي أصول البنوك، أما متغير العائد على السهم، فيلاحظ أن البنوك التجارية تتمتع بشكل عام بنسب ربحية عالية حيث تراوح العائد على السهم من (0.213) إلى (0.648) بمتوسط (0.139).

تقدير نماذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (الجدولية) (Panel data Approach) والتي تضمنت سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج لكل بنك (بيان مقطعي) (Cross section) في العينة خلال فترة الدراسة، ومن مزايا استخدام البيانات الجداولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجداولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية. ولقياس التأثير بين المتغيرات استخدم الباحثان أساليب التقدير الخاصة بالنماذج الزمنية الطولية (Panel data)، وهي:

1- أنموذج الانحدار المشترك (PRM) (Pooled Regression Model)

2- أنموذج الآثار الثابتة (FEM) (Fixed Effect Model)

3- أنموذج الآثار العشوائية (REM) (Random Effect Model).

ولتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدمه في التحليل تم تطبيق اختبار (Lagrange Multiplier)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (REM) و (PRM). كما تم استخدام اختبار (Hausman)، من أجل الاختيار بين (FEM) و (REM)، وكانت النتائج على النحو التالي:

(Hausman) واختبار (Lagrange Multiplier) جدول (4) اختبار)

الفرضيات	Lagrange Multiplier		(Hausman)		الأنموذج الأكثر دقة وتساقاً
	Sig	Ch2	Sig	Ch2	
الفرضية الرئيسية	1.496	0.091	-	-	أنموذج الانحدار المشترك
- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار العشوائية. - اختبار (Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار الثابتة.					

تشير نتائج الجدول (4) أن أنموذج الانحدار المشترك كان هو الأكثر دقة في تقدير النموذج الخاص بفرضية الدراسة الرئيسية، حيث ظهر أن قيمة اختبار (sman Lagrange Multiplier) كانت بمستوى دلالة أكبر من 0.05.

اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام أنموذج الانحدار المشترك في صياغة نموذج الانحدار لقياس أثر المتغير المستقل خصائص لجان التدقيق على المتغير التابع كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، ويعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار

المتغيرات	Coef.	t- statistic	الدلالة الإحصائية Sig.
Cons.	β_0	1.231	0.154
عدد أعضاء لجنة التدقيق	B1	41.037	0.044
استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	B2	-0.185	0.627
المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق	B3	-0.339	0.105
عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق	B4	-14.061	0.190
نسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك	B5	-0.243	0.425
العائد على السهم	B6	2.598	0.000
حجم البنك	B7	2.829	0.016
Extra Statistics		Adj. R-sq = 0.512	F = 10.582
		No. of Observations = 71	Prof>F = 0.000

تظهر النتائج أن قيمة (F) (10.582) وقيمة (F. sig = 0.000) وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية وذو دلالة إحصائية، كما أن قيمة Adjusted (R^2) تبلغ (0.512)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج. وبالتالي فإن خصائص لجان التدقيق تؤثر إيجابياً في كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية، وهو ما يثبت صحة الفرض الرئيسي، وهذا يشير إلى أن البنوك التجارية التي تتمتع بلجان تدقيق فعالة وجيدة، لديها قدره على المساهمة وتعزيز كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه دراسات كل من (Ishak and Al-Ebel, 2018; Buallay, 2018; Li et al., 2008) (عبدالله، 2016؛ نور، 2018) والتي توصلت إلى وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات ومنها فاعلية لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري، وبالتالي فإن تشكيل لجان المراجعة وفعاليتها تعمل على ضمان الإفصاح في التقارير المالية، وتساعد مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياتها تجاه الشركة. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Appuhami and Bhuyan, 2015) والتي توصلت إلى أنه لا يوجد أثر لخصائص لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة كل على حدا على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية تبين ما يلي:
أولاً، فيما يتعلق بعدد أعضاء لجنة التدقيق فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (41.03) كما أن قيمة (Sig=0.044) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Buallay, 2018; Mahmudi and Nurhayati, 2015; Li et al., 2012) والتي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي كبير لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Taliyang and Jusop, 2011؛ عرفه ومليجي، 2013) والتي أشارت أنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء لجنة التدقيق على رأس المال الفكري.

ثانياً، فيما يتعلق باستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (-0.185) كما أن قيمة (Sig=0.627) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض

الثاني. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Mahmudi and Nurhayati, 2015; Li et al., 2012) حيث أظهرت نتائجها إلى عدم وجود علاقة وأي تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Buallay, 2018; Madi et al., 2014) عرفة ومليجي، (2013) والتي أشارت إلى أن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيراً على كفاءة رأس المال الفكري هو استقلال أعضاء لجنة التدقيق.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (-0.339) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0.105$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثالث. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Madi et al., 2014; Li et al., 2012) عرفة ومليجي، (2013) والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة مهمة وذات تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الاختياري وبالتالي كفاءة رأس المال الفكري. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Buallay, 2018) والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لخبرة أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري.

رابعاً، فيما يتعلق بعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (-14.061) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0.190$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الرابع. وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Mahmudi and Nurhayati, 2015; Madi et al., 2014) والتي أشارت أنه لا يوجد أي تأثير لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي وكفاءة رأس المال الفكري. بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات (Buallay, 2018; Li et al., 2012) عرفة ومليجي، (2013) والتي أشارت إلى أن أكثر خصائص لجان التدقيق تأثيراً على كفاءة رأس المال الفكري هو عدد مرات اجتماعها.

خامساً، فيما يتعلق بنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) سالبة (-0.243) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0.425$) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الخامس. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Li et al., 2012) والتي بينت وجود ارتباط سلبي بين مساهمة أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة وكفاءة رأس المال الفكري. ولم تتفق مع نتيجة دراسة (حمدان وآخرون، 2012م) حيث توصلت إلى وجود تأثير لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح المعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل.

بتحليل الباحث لعلاقة متغيرات الرقابة بكفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية اتضح ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بأثر العائد على السهم، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (2.598) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0.000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للعائد على السهم على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، ولم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ishak and Al-Ebel, 2018) والتي أشارت إلى أن العائد على الاستثمار ليس له أية علاقة وتأثيراً على رأس المال الفكري.

ثانياً، فيما يتعلق بأثر حجم البنك، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن إشارة معامل الانحدار (β) موجبة (2.829) كما أن قيمة ($\text{Sig}=0.016$) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي لحجم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، وتتفق تلك النتيجة مع دراسات (Buallay, 2018; Ishak and Al-Ebel, 2018)

نور، 2018) والتي أشارت إلى أن حجم البنك تؤثر إيجابيا على كفاءة رأس المال الفكري ويلعب دور المعدل في العلاقة بين آليات الحاكمية وأبعاد رأس المال الفكري.

ومما سبق يمكن للباحث صياغة نموذج الانحدار كما يلي:

$$ICE = 1.231 + 41.037 NMEAC - 0.185 INDEAC - 0.339 QUAAC - 14.061 MEMEAC - 0.243 SOWAC + 2.598 SizeBank + 2.829 EPSBank$$

10- نتائج البحث وتوصياته

نتائج البحث: تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

- 1- أظهرت نتائج الدراسة إلى ارتفاع معدل كفاءة رأس المال الفكري لدى البنوك التجارية الأردنية، ما يدل على أن الاستفادة من الاستثمار في رأس المال الفكري يفوق مقدار ما تم استثماره من قبل البنوك في هذا المورد، حيث تسعى البنوك إلى تقديم الحوافز والمكافآت للعاملين ومنحهم الرواتب المناسبة، كما تسعى لبنوك في المحافظة على عملائها واستقطابهم من خلال إجراء التحسين والتطوير على خدماتها، وتقديم كل ما يتناسب مع رغباتهم ويتوافق مع احتياجاتهم.
 - 2- تبين من الإحصاء الوصفي لخصائص لجان التدقيق أن البنوك التجارية الأردنية تحقق متطلبات التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك الصادرة في عام 2016 فيما يتعلق بتشكيل لجان التدقيق، من حيث عدد أعضاء لجنة التدقيق، ومدى توفر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها، ونسبة الأعضاء الذين يتمتعون بالاستقلالية، وعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق.
 - 3- أظهرت نتائج الدراسة بأن خصائص لجان التدقيق تؤثر إيجابيا في كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية، وتفسر ما نسبته 51 % من الاختلافات في كفاءة رأس المال الفكري، وهذا يشير إلى أن البنوك التجارية التي تتمتع بلجان تدقيق فعالة وجيدة، لديها قدره على المساهمة وتعزيز كفاءة رأس المال الفكري في البنوك. ولكن عندما تم دراسة أثر خصائص لجان التدقيق بشكل انفرادي، فوجدت الدراسة أن غالبية هذه الخصائص لم تساهم في كفاءة رأس المال الفكري.
 - 4- أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
 - 5- أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، للمؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق، لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، ولنسبة امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لأسهم البنك على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
 - 6- أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات الرقابة إلى أن كل من العائد على السهم، وحجم البنك كان له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية.
- توصيات البحث: على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصى الباحث بما يلي:
- 1-حث البنوك وأصحاب المصالح على الاهتمام برأس المال الفكري ومكوناته، وذلك لما توفر عنه معلومات دقيقة تؤدي إلى تعزيز الثقة بالتقارير المالية، وذلك من خلال أحتوى التقارير المالية كافة البنود، وعدم التركيز على الجوانب المالية فقط. لما له من دور في تحسين القدرة التنافسية للبنوك وزيادة قيمتها.
 - 2-تشجيع البنوك التجارية الأردنية في تبني منهجية محددة تتعلق برأس المال الفكري ومكوناته، والعمل على متابعة تنفيذ هذه المنهجية لا لها من دور في تحقيق أهداف البنوك.

- 3- تشجيع البنوك التجارية الأردنية على أن تركز بشكل أكبر على لجنة التدقيق وخصائصها باعتبارها محركاً مهماً للاستثمار في رأس المال الفكري زمن أجل ضمان أداء أفضل لها في السوق.
- 4- نوصي بالتوسع في دراسة لجان التدقيق وخصائصها في كفاءة رأس المال الفكري على نطاق أوسع من خلال زيادة حجم العينة وسنوات الدراسة وإضافة المزيد من العوامل التي من المحتمل لها دوراً في تحديد العلاقة، وذلك نظراً لاختلاف النتائج التي جاءت بها الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة في البيئة الأردنية والأجنبية.
- 5- إجراء المزيد من الدراسات من خلال ربط خصائص لجان التدقيق مع جودة التقارير المالية، أو القيمة السوقية، أو دراسة أثر خصائص البنوك كمتغيرات معدلة أو وسيطة على تحديد العلاقة بين خصائص لجان التدقيق وكفاءة رأس المال الفكري.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو الهيجاء، محمد فوزي، عبد المنعم، أسامة وأقبال، عمر توفيق (2018)، أثر خصائص لجان التدقيق على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة اختبارية، مجلة الدنانير، 14: 374 - 394.
- أبو زر، عفاف اسحاق (2010)، "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 35(3): 483 - 511.
- البشتاوي، سليمان حسين، وإسماعيل احمد حسين بني طه، (2014)، أثر رأس المال الفكري في تحسين ربحية شركات الصناعات الدوائية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10(2): 229-253.
- جرمان، أيمن (2017)، دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية - دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر.
- حسين، مهند سعدي أحمد (2015)، أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- حمدان، علاّم محمد، مشتقي، وصبري ماهر وعواد، وبهاء صبحي (2012) دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(3): 409 - 433.
- حمدان، علاّم، ومشتقي، صبري (2011م)، علاقة خصائص لجنة بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، المجلة العربية في المحاسبة، 14(1): 109 - 163.
- سعيد، ليلي قائد قاسم. (2019). النوع الاجتماعي وقياس محددات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقات، والإبداعي) في كلية العلوم الإدارية/ جامعة عدن، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الأعمال جامعة عمان العربية - الأردن
- عمّان المنعقد في 13 - 14 نيسان 2019.
- الشاعر، سامر إسماعيل عجية (2019)، تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الطوعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (2013)، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية - دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.
- عبدالله، انتصار حسين علي (2016)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- عرفه، نصر، ومليجي مجدي، (2013)، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الإدارة العامة - معهد الإدارة العامة، 54(1): 1 - 46.
- عرفه، نصر، ومليجي مجدي، (2015)، أثر حوكمة الشركات على القيمة المضافة لرأس المال العيني والفكري دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المسجلة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 3.
- عطا الله، بهجت صبري مصطفى (2017)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- العليمات، نوفان وكفاح عيسى (2016)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن: دراسة ميدانية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 22(4/ب)، 533-567.

- العنزي، سعد، وصالح، أحمد (2009)، إدارة رأس المال الفكري على منظمات الأعمال. ط 5. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عيسوي، نيفين، وعماد الطحان (2018)، رأس المال الفكري كمتغير وسيط بين جودة الحياة الوظيفية ومنهجية ستة سيجما بالتطبيق على العاملين في وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، 38(3)، 189-214.
- الغانمي، جعفر فالح ناصر، (2017)، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثرهما في قيمة الوحدة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق.
- القاضي، لمى فارس سعود والعليمات، نوفان حامد (2018)، أثر رأس المال الفكري على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية - دراسة تطبيقية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 6(جوان): 134 - 156.
- قديح، بسام سليمان (2013)، أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.
- الكردي، آمنة على، (2017)، أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 17(2)، 539-553.
- محمد، محمد الحسن شريف والشيخ، بابر مبارك عثمان، (2018)، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي - دراسة تطبيقية في كلية العلوم الإدارية جامعة نجران، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 26(3)، 30 - 56.
- المشهداني، بشرى نجم عبدالله وذياب، فراس علي (2014)، دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 9(27)، 1 - 37.
- منصور، محمد السيد، (2016)، أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات رأس المال البشري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، 4(2)، 247 - 292.
- المومني، كاميليا "محمد خير" أحمد، (2017)، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- نجم، نجم عبود (2010)، إدارة اللاملموس - قياس مالا يقاس. الطبعة العربية، الأردن، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- نور، عبد الناصر إبراهيم حافظ، (2018)، أثر آليات الحاكمية المؤسسية على أبعاد كفاءة رأس المال الفكري، والدور المعدل لحجم الشركة، في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة،
[/https://staff.najah.edu/ar/publications/8814](https://staff.najah.edu/ar/publications/8814)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdelrhman, A. N., Labib, K. Z., & Elbayoumi, A. F. (2014). Measuring Audit Firms' Intellectual Capital as a Determinant of Audit Quality: A Suggested Model. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 10(1), 59.-79.
- Akhtaruddin, M., & Haron, H. (2010). Board ownership, audit committees' effectiveness and corporate voluntary disclosures. *Asian Review of Accounting*, 18(1), 68-82.
- Ali Shah, S. Z., Butt, S. A., & Hassan, A. (2009). Corporate governance and earnings management an empirical evidence form Pakistani listed companies. *European Journal of Scientific Research*, 26(4), 624-638.
- Appuhami, R., & Bhuyan, M. (2015). Examining the influence of corporate governance on intellectual capital efficiency: Evidence from top service firms in Australia. *Managerial Auditing Journal*, 30(4/5), 347-372.
- Arens, A., Elder, R. J., and Beasley, M. S. (2017). "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", 16th ed., Pearson Education.
- Aslam, S., Ahmad, M., Amin, S., Usman, M., & Arif, S. (2018). The impact of corporate governance and intellectual capital on firm's performance and corporate social responsibility disclosure. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 12(1), 283-308.
- Bchini, B. (2015). Intellectual capital and value creation in the Tunisian manufacturing companies. *Procedia economics and finance*, 23, 783-791.
- Beasley, M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *Accounting review*, 71(4), 443-465.
- Beattie, V., & Smith, S. J. (2010). Human capital, value creation and disclosure. *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 14(4), 262-285.
- Bédard, J., Chtourou, S. M., & Courteau, L. (2004). The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 13-35.
- Buallay, A. (2018). Audit committee characteristics: an empirical investigation of the contribution to intellectual capital efficiency. *Measuring Business Excellence*, 22(2), 183-200.
- Carcello, J. V., & Neal, T. L. (2003). Audit committee independence and disclosure: Choice for financially distressed firms. *Corporate Governance: An International Review*, 11(4), 289-299.
- Chen, F. C., Liu, Z. J., & Kweh, Q. L. (2014). Intellectual capital and productivity of Malaysian general insurers. *Economic Modelling*, 36, 413-420.
- Dewi, K., Young, M., & Sundari, R. (2014). Firm characteristics and intellectual capital disclosure on service companies listed in Indonesia stock exchange period 2008-2012. *J Account [Internet]*, 22-35.
- Dumay, J. C., & Lu, J. (2010). Disclosing improvements in human capital: comparing results to the rhetoric. *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, 14(1), 70-97.
- Field, A. (2005). *Discovering Statistics Using SPSS and sex 'drugs and rock 'n' roll* 2nd ed. London, California, New Delhi: SAGE Publications.
- Frykman, D., & Tolleryd, J., (2010), *Corporate Valuation* (2nd ed.) London: Prentice Hall.
- Ghafran, C. (2013). *Audit committees and financial reporting quality* (Doctoral dissertation, University of Sheffield).

- Ho, C. and Williams, S. M. (2003). International Comparative analysis of The Association Between Board Structure and the Efficiency of Value added by a Firm From its Physical Capital and Intellectual Capital Resources, *The International Journal of Accounting*. 38(4):465-491.
- Hossain, M. (2008). the extent of disclosure in annual reports of banking companies: The case of India, *European Journal of Scientific Research*, 23(4), 659-680.
- Ishak, Z., & Al-Ebel, A. M. (2018). Monitoring Mechanisms and Intellectual Capital Disclosure among Banks in the GCC. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. 22(1).
- Li, J., Mangena, M., & Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, 44(2), 98–110.
- Li, J., Pike, R., & Haniffa, R. (2008). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure in UK firms. *Accounting and business research*, 38(2), 137-159.
- Madi, H. K., Ishak, Z., & Manaf, N. A. A. (2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164(December), 486-492.
- Mahmudi, B., & Nurhayati, E. (2015). The influence of board governance characteristics on intellectual capital performance (empirical study on listed banks in BEI 2008-2012). *Review of Integrative Business and Economics Research*, 4(1), 417-430.
- Matos, F. (2013). Theoretical Model for the Report of Intellectual Capital. *The Electronic Journal of Knowledge Management*, 11(4), 339-360.
- Nogueira, C. G., Kimura, H., Junior, L. B., and Basso, L. C. (2010). The impact of intellectual capital on value added or Brazilian companies traded at the BMF-Bovespa, *Journal of International Finance and Economics*, 10(2), 1-13.
- Pulic A. (1998), Measuring the performance of intellectual potential in the knowledge economy, The 2nd World Congress on the Management of Intellectual Capital by the Austrian Team for Intellectual Potential, Hamilton, Ontario, Canada, Jan 21-23.
- Riahi- Belkaoui, A. (1999). Productivity, profitability, and firm value. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 10(3), 188-201.
- Rodrigues, L. L., Tejedro-Romero, F., & Craig, R. (2017). Corporate governance and intellectual capital reporting in a period of financial crisis: Evidence from Portugal. *International Journal of disclosure and governance*, 14(1), 1-29.
- Singh, S., Sidhu, J., Joshi, M., & Kansal, M. (2016). Measuring intellectual capital performance of Indian banks: A public and private sector comparison. *Managerial Finance*, 42(7), 635-655.
- Taliyang, S. M., & Jusop, M. (2011). Intellectual capital disclosure and corporate governance structure: evidence in Malaysia. *International Journal of Business and Management*, 6(12), 109-117.
- Tarigan, J., Listijabudhi, S., Hatane, S. E., & Widjaja, D. C. (2019). The Impacts of Intellectual Capital on Financial Performance: An Evidence from Indonesian Manufacturing Industry. *Indonesian Journal of Business and Entrepreneurship (IJBE)*, 5(1), 64-76.
- Yan, X. (2017). Corporate governance and intellectual capital disclosures in CEOs' statements. *Nankai Business Review International*, 8(1), 2-21.
- Yaseen, H., & Al-Amarneh, A. (2013). Corporate governance and leverage: Evidence from the Jordanian stock market. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(19), 29-35.